

التحديات البيئية المؤثرة في السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية - تجارب المؤسسات الجزائرية في تطبيق النظام البيئي "الايزو"-

**Environmental challenges affecting the environmental behavior of the economic
institution - Experiences of Algerian institutions in the application of the
ecosystem "ISO" -**

د. حولية يحيى¹، بورعدة حورية²

¹ أستاذ محاضر أ، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب – عين تموشنت،

haoulia-yahia@hotmail.fr

² طالبة دكتوراه علوم، جامعة محمد بن أحمد-وهران،

bouraada.houria@yahoo.fr

ملخص

كان انشغال المؤسسات الوحيد هو تحقيق الربح، وحصرت مسؤوليتها بهذا الجانب فقط، وهذا لأنها تعتبر مدخل حماية البيئة تكلفة إضافية، فكانت تتجنب الاستثمارات في هذا المجال، ولكن مع تنامي الوعي البيئي لدى المستهلك وجماعات الضغط، وكذا زيادة التشريعات والقوانين البيئية، أصبحت هذه المؤسسات تركز اهتمامها بسلوكها البيئي من أجل الحفاظ على سمعتها ومصيرها. ولهذا سعت إلى تحسين سلوكها البيئي وإدماج الاعتبارات البيئية من أجل مواجهة التحديات البيئية، ومحاولة الحصول على شهادة الإيزو التي تعبر عن مدى نجاعة تطبيقها للأنظمة الإدارية للبيئة. ولهذا تتمحور إشكالية هذا البحث حول دراسة السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية من أجل مواجهة التحديات البيئية وسوف نحاول دراسة واقع واهتمام المؤسسات الجزائرية في الحصول على شهادة الإيزو. كلمات مفتاحية: السلوك البيئي، المؤسسة، التحديات البيئية، مواصفة الايزو 14000، ملوثات البيئة. تصنيفات JEL: D21, P48, Q53.

المؤلف المرسل: بورعدة حورية، الإيميل: bouraada.houria@yahoo.fr

Abstract

The single purpose of the institutions is to make a profit, and limited their responsibility to this aspect only, because it is considered the introduction of the protection of the environment as an additional cost, avoiding investments in this area. But by the grow in awareness about environment of consumers and lobbying groups, as well as increase legislation and laws Environmental organizations, these institutions have become increasingly concerned with their environmental behavior in order to maintain their reputation and destiny. Therefore, its ought to improve its environmental behavior and integrate environmental considerations in order to face the environmental challenges and try to obtain the ISO certificate which expresses the effectiveness of its application to the environmental management systems. So we will try to study the reality and interest of Algerian institutions in obtaining ISO certification.

Keywords: Environnemental Behaviour, institution, Environnemental Challenges, ISO 14000, Environnemental pollutants.

Jel Classification Codes : D21 , P48 , Q53 .

1. مقدمة:

لقد أصبحت قضايا البيئة من أهم مشكلات العصر مما جعلها محل اهتمام من الدول التي تفتنت لهذه الأخطار البيئية وقامت بسن تشريعات وقوانين لحماية البيئة، تُحمل المؤسسات الاقتصادية مسؤولية الأضرار التي تسببها للبيئة. ولهذا سعت المؤسسات إلى تحسين سلوكها البيئي من أجل مواجهة التحديات البيئية معتمدة في ذلك على ممارسات وتقنيات حديثة تخدم حماية البيئة وصياغة مواردها وتقديم منتجات صديقة للبيئة.

فلم تعد الكفاءة والربحية كافيتان لاستدامة المؤسسات الاقتصادية، إذ يتطلب عليها تغيير في نمط تسييرها أخذة بعين الاعتبار البعد البيئي وإدماج الاهتمامات بالبيئة في عملياتها الإنتاجية بغية الوصول إلى مستويات عالية وتحقيق تكامل وتوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية البيئية.

ولذا سارعت الدول إلى تقديم الطلب لمنظمة التقييس العالمية (الإيزو) لتقوم بإصدار مواصفات خاصة بنظم الإدارة البيئية تُمكن المؤسسات من إدراج البعد البيئي ضمن إدارتها لتخفيف الضغوط المفروضة عليه.

وعليه تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الإشكال التالي:

ما تأثير التحديات البيئية في سلوك المؤسسة الاقتصادية؟ وما هي العوامل المحددة للسلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية؟ وما هو واقع اهتمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بنظام الايزو 14000؟

الفرضية:

حماية البيئة من طرف المؤسسات الاقتصادية وتطبيق نظم الإدارة البيئية يؤدي إلى تحسين نوعية البيئة والاقتصاد.

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الإشكال أعلاه نستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم متطلبات الإشكالية.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية البحث في:

— كون الاقتصاد الجزائري يركز على المؤسسات البترولية التي تعتبر من فئة المؤسسات الأكثر تلويثا للبيئة؛

— باعتبار مكانة المؤسسة في الأسواق لم تعد تقتصر على معدلات نموها؟، بل يجب أن يصاحب ذلك مراعاة القيم الاجتماعية والبيئية والحفاظ على حق الأجيال اللاحقة في ذلك.

الهدف من الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى:

- توضيح العلاقة بين البيئة والمؤسسة الاقتصادية؛

- التعرف على الدور الذي تلعبه المؤسسات في حماية البيئة؛

- إبراز أهمية تحسين السلوك البيئي للمؤسسات في حماية البيئة؛

-حث المؤسسات الاقتصادية التي لا زالت تهتمش الأداء البيئي.

2. الإطار المفاهيمي للسلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية:

بعد استيعاب الدول للمخاطر الناتجة عن الآثار السلبية التي تسببها المؤسسات الاقتصادية على البيئة لجأ معظمها إلى فرض تشريعات وقوانين بيئية، وفي هذا الإطار قامت الدول بوضع نظم تراخيص ومعايير بيئية ملزمة للمنشآت، كما فرضت عقوبات على غير الملتزمين، ونظرا للصعوبات والمشاكل التي أظهرت هذا الأسلوب لجأت لما يعرف بالأدوات الاقتصادية وهي أساليب تعتمد على نظام السوق الحر لحماية البيئة، فظهر بذلك تقسيم جديد للمؤسسات الاقتصادية وفقا لسلوكها واستجابتها للبيئة الطبيعية ومدى اهتمامها بها.

1.2. مفهوم السلوك البيئي:

هو سلوك يهدف إلى الربط بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة المحيطة بالمؤسسة وتحسينها بأقل قدر من الطاقة وترشيد الاستهلاك، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج والحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها (عائشة سلى كيجلي، 2008، ص 70).

2.2. مفردات السلوك البيئي:

1.2.2. الاتصال الأخضر:

وهو تحويل آليات الاتصال (الذي يعتبر جزء من أعمال المؤسسة) بما يخدم الإدارة البيئية وهو يمس جل أنواع الاتصال ومنها (عائشة سلى كيجلي، 2008، ص 79):

- الاتصال الإشهاري الأخضر: وهو وسيلة لإقناع الجماهير بقيمة المنتج الأخضر التابع للمؤسسة.
- الرعاية الخضراء: فيما تقوم المؤسسة باتصالات غير تجارية تتمثل في تمويل الأنشطة المحبة للبيئة.
- الاتصال المكتوب: تدون فيه السياسات البيئية المتبعة في المؤسسة والنتائج المتوصل إليها بعد تطبيقها.
- المواصفات والمعايير البيئية: حيث يعد تبني أحد أنظمة التقييس، أهم أساليب الاتصال، كما تشمل المواصفات مجموعة من الوثائق الإرشادية، وهي إلزامية تقوم بتقديم المتطلبات الخاصة بنظام الإدارة البيئية للمؤسسة، من أجل تحديد سياسة بيئية واضحة تراعي الإجراءات والقوانين البيئية السائدة.

2.2.2. الإنتاج الأخضر:

هو الاستخدام المتواصل للمدخلات والعمليات المصممة منذ البدء للوقاية من التلوث والحد من المخاطر البيئية. يمكن إدماج البعد البيئي في دورة حياة المنتج من أجل الحصول على منتجات صديقة للبيئة باعتبار 3 جوانب أساسية (نجم عبود نجم، 2008، ص 182):

- المدخلات: يتعلق باستخدام المواد والطاقة والتصاميم الضرورية للعمليات التحويلية والتي تكون ودية للبيئة واستبعاد المواد ذات التأثيرات السلبية على البيئة.
- العمليات: استخدام تكنولوجيا نظيفة التي تؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج وتحسين الإنتاجية في مجال الوقاية من التلوث والتقليل منه.

● المخرجات: يتعلق بالمنتجات الودية بيئياً، وخفض الانبعاثات والنفائات الناتجة عن الإنتاج.

3.2.2. البحث والتطوير: يعني تجميع البيانات والمعلومات وتحليل العوامل المؤثرة على علاقة المؤسسة بالبيئة المحيطة بها، بهدف إيجاد معطيات وبدائل للنقائص المطروحة، ومنه تطوير أساليب العمل والتكنولوجيا من أجل تحديد الإجراءات والسياسات البيئية التي ستسلكها المؤسسة بناء على هذه النتائج (عائشة سلى كيحلي، 2008، ص 97).

3.2. العوامل المحددة للسلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية:

المؤسسة في تعاملها مع البيئة تتأثر بجملة من العوامل حيث أن هذه العوامل هي التي تحدد سلوكها اتجاه قضايا حماية البيئة. هذه العوامل تكون ذاتية أو نابعة من المحيط الذي تعيش فيه وتمثل في:

1.3.2 ضغوطات خارجية: منها:

ضغوطات حكومية: تلجأ السلطات العمومية إلى وضع مجموعة من التدابير الرديعية والمحفزة من أجل دفع المؤسسات إلى إدماج الاهتمامات البيئية في إدارتها، حيث يعد احترام هذه التنظيمات والتدابير شرط ضروري لضمان استمرارية ونمو المؤسسة وذلك من خلال علاقة الثقة التي تنشأ بين هذه الأخيرة والسلطات العمومية، فالتنظيم البيئي يهدف بالأساس إلى منع حدوث الآثار الخارجية للإنتاج والتي تضر بالثروة الطبيعية. ويتمثل هذا التنظيم البيئي في مجموع التدابير المؤسسية التي تمنع أو تحد من بعض الأنشطة أو المنتجات التي تشكل تهديدا لتوازن الطبيعة (محمد عادل عياض، 2009، ص 11).

ضغوط الزبائن: مع تزايد الوعي البيئي ظهر ما يسمى المستهلك الأخضر وهو ذلك المستهلك الذي يملك مواقف صديقة للبيئة، تتحدد أساسا من مؤثرات نفسية وتنعكس في السلوك الاستهلاكي الواعي بيئيا، وهذا ما يدفعه إلى تجنب شراء منتجات أي مؤسسة مشكوك في توجهها البيئي (جورج دانييل غالي، 2001، ص 434).

ضغوط العلماء والجمعيات البيئية ووسطاء الإعلام: يلعبون دورا هاما عند الرأي العام، حيث تحاول المؤسسات تخفيض التأثيرات الضارة بالبيئة من أجل كسب ثقة هذه الجمعيات نظرا لقدرتها على تعبئة الرأي العام، فهي تمثل عنصر ربط يقوم بتحويل الاهتمامات البيئية لمختلف مكونات المجتمع المدني إلى ضغوطات على الشركات الملوثة تؤدي بها إلى اعتماد سلوك بيئي فعال (محمد عادل عياض، 2009، ص 16)، وكذا العلماء ووسطاء الإعلام الذين لا يقل دورها أهمية من الجمعيات البيئية.

شركات التأمين: تتعرض المؤسسات لصعوبة مالية كبيرة نتيجة للخسائر الاقتصادية المترتبة عن الكوارث البيئية وأيضا التكاليف العالية التي تتحملها من أجل تطهير التلوث الناتج عن هذه الكوارث.

ولهذا تلجأ هذه المؤسسات إلى شركات التأمين من أجل الاستفادة من خدماتها في مجال تأمين المخاطر حيث تدفع هذه الأخيرة المؤسسات إلى تغيير سلوكها البيئي من أجل الاستفادة من شروط تأمين أفضل (محمد عادل عياض، 2009، ص 16).

البنوك: تفرض بعض البنوك على المؤسسات الملوثة إعداد دراسة معمقة للأثر البيئي لنشاطها كشرط مسبق لأي نقاش حول مشاريع تمويل محتملة (محمد عادل عياض، 2009، ص 17).

2.3.2 ضغوطات داخلية:

تأثير الأطراف ذات المصلحة: تمارس العديد من الأطراف ضغوطا على المؤسسات من أجل حماية وضمان أولوية مصالحها، إذ أن المؤسسات الملوثة تكون عرضة لضغوطات خارجية تنشأ لدى الرأي العام، تلزم الأطراف التي تتعامل بشكل دائم مع المؤسسة على ممارسة ضغوطات عليها من أجل تصحيح سلوكها البيئي استجابة لتطلعات الرأي العام، وتتمثل هذه الأطراف في (محمد عادل عياض، 2009، ص 17):

- المساهمون: رغبة المساهمون في الحفاظ على سمعة المؤسسة هو الحافز الأساسي لهم للاهتمام بقضايا البيئة، حيث يرون أن الاستثمار في مؤسسات تتميز بأداء ضعيف هو مخاطرة كبيرة، إذ يؤكد البعض أن هناك نمو جوهري فيما يطلق عليه الاستثمارات الأخلاقية التي لا يتسبب عنها أي أضرار بيئية.
 - المستخدمون: حيث يستنكر المستخدمون السلوك غير المسئول اتجاه البيئة فيضغطون على الهيئات المختلفة داخل المؤسسة من أجل التأثير على القرارات المختلفة بحماية الوسط الطبيعي.
 - المستهلكون: أن نمو الوعي البيئي لدى المستهلك حفز المؤسسات على تصحيح السلوك البيئي بهدف الحفاظ على وضعيتها التنافسية في السوق.
 - الموزعون: تتخذ مؤسسات التوزيع إجراءات وتدابير ذات اهتماما بقضايا البيئة الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على توجهات المنتجين الراغبين في تسويق منتوجاتهم.
 - أخلاق المدراء: أثبتت الدراسات أن المدراء يحاولون دوما تسيير شركاتهم بما يتماشى مع دوافعهم الأخلاقية، وعليه لأخلاقيات القادة دورا هاما في أقرار إدماج البعد البيئي في شركاتهم (نور الدين جوادي، هالة جديدي، عقبة عبد اللاوي، 2012، ص 450).
 - الفرص الاقتصادية: إن إدماج البعد البيئي في المؤسسة يعتبر وسيلة تستغلها المؤسسة لاقتناص بعض الفرص الاقتصادية مثل التحفيز التسويقي من خلال اعتماد مقاربة بيئية لتسويق منتجاتها. كما قد تستخدم السلوك البيئي لأغراض المنافسة أو لغرض تحقيق المردودية من خلال عمليات إعادة تدوير النفايات والاستثمار في المجالات النظيفة (نور الدين جوادي، هالة جديدي، عقبة عبد اللاوي، 2012، ص 450).
 - العوامل الموقفية: تشير العديد من الدراسات إلى الدور المرجح للعوامل الموقفية في تبني سلوك حماية البيئة في المؤسسة، يمكن حصر هذه العوامل في: عمر المؤسسة، قطاع النشاط، حجم المؤسسة، الانتساب الدولي، التوجهات الإستراتيجية والمرونة الصناعية (نور الدين جوادي، هالة جديدي، عقبة عبد اللاوي، 2012، ص 450).
- 4.2. أصناف السلوك البيئي: يمكن التمييز بين ثلاث أصناف من السلوكيات (محمد عادل عياض، 2009، ص 21):

1.4.2 السلوك البيئي الدفاعي: يستند هذا السلوك إلى منطق مالي بحث يركز على النتائج الاقتصادية الفورية وهدفه الوحيد هو الربح، إذ تنظر المؤسسات التي تباع هذا السلوك إلى الاستثمارات البيئية على إنها تكلفة غير مفيدة يجب تجنبها لتعارضها مع مصلحتها، تعتبر المعطيات البيئية من اختصاص المجال التقني وهي مجرد معطيات إضافية، وهذا السلوك تتميز به المؤسسات التي هي على استعداد لدفع غرامات إذا كانت الاستثمارات البيئية المطلوبة مكلفة.

2.4.2 السلوك البيئي المسامر (ممثل): يعد هذا السلوك الأكثر شيوعا بين المؤسسات حيث تكتفي هذه الأخيرة بالالتزام بالمعايير التي تفرضها التشريعات البيئية دون أن تذهب أبعد من ذلك حتى وإن كانت وسائلها التقنية تسمح لها بذلك.

وتنظر هذه المؤسسات إلى أن الاهتمام بالبيئة أمر ضروري لكن يجب العمل على تخفيض الاستثمار في ذلك لذا فهي تكتفي بالامتثال للحد الأدنى للمعايير البيئية القانونية.

3.4.2 السلوك البيئي الواعي: يطلق عليه أيضا السلوك "الاستباقي"، تهدف المؤسسات المنتهجة لهذا السلوك إلى تحقيق أهداف بيئية تقع في مستوى أعلى من ذلك الذي تحدده المعايير القانونية. وتنظر إلى الاستثمار البيئي على أنه ذو مردودية على الأقل في المدى البعيد، كما أن، المعطيات البيئية تصبح عنصرا أساسيا في إستراتيجية البيئة.

3. سلوك المؤسسة نحو مواجهة التحديات البيئية:

1.3. أوجه التدهور البيئي الذي تتسبب فيه المؤسسة الاقتصادية:

تتسبب المؤسسات الاقتصادية بمخلفات تلوث البيئة وتصيب كل من الهواء والمياه والتربة، وسنعرض أهمها فيما يلي (قاسم خالد مصطفى، 2007، ص 10):

1.1.3 ملوثات الهواء: من أهمها: غاز أول وثاني أكسيد الكربون، الهيدرو كربون، أكسيد النيتروجين، ثاني أكسيد الكبريت... وغيرها، تنتشر جزيئات هذه الغازات في الجو وبالتحديد تغزو الغلاف الجوي الذي يحيط بالأرض المتكون أساسا من غازات النيتروجين والأكسجين وبعض الغازات الأخرى الغير نشطة، حيث أن هذه التركيبة للهواء هي الأنسب مع احتياجات كامل الكائنات الحية على وجه الأرض وأن انتشار تلك الغازات السامة يتولد عنه مخاطر متعددة كارتفاع حالات أمراض التنفس والقلب، والتدهور المستمر لثقب الأوزون وغيره.

2.1.3 ملوثات المياه: ومن بين أهمها: تسرب الزيوت المختلفة في البحار والمحيطات أو غيرها والنفايات الصناعية المتعددة التي ترمى في البحر، حيث تتمثل هذه الأخطار أساسا في تهديد الثروة البحرية وإصاباتنا بأضرار مختلفة.

3.1.3 ملوثات التربة: والتي من أهمها:

- المخلفات المختلفة للصناعة سواء في حالتها الصلبة كبقايا البلاستيك أو الزجاج أو المعادن أو غيرها.

- أو أن تكون في حالتها السائلة متكونة من مواد كيميائية سامة متعددة.

حيث أن هذه المخلفات تنتج عنها عناصر سامة مختلفة تذهب إلى التربة وتسبب تلوث خطير فيها، هذا فضلا عن العديد من الأخطار الأخرى المتولدة عن الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية، والنترات التي تبقى فيها وتذوب في مياه الري، ثم تتسرب إلى المياه الجوفية، ومياه الأنهار وغيرها، وهي مواد في غاية الخطورة تهدد الحياة على سطح الأرض.

2.3. أهم التحديات البيئية المؤثرة في السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية (السعيد زينات، 2016، ص 45، 46، 47):

1.2.3 التحدي المرتبط بالمياه: المؤسسة الاقتصادية أثناء مزاولتها لأنشطتها عليها أن تأخذ في الحسبان حماية المياه من التلوث كرهان بيئي يجب كسبه. اكتفاء هذه المؤسسات من الموارد المائية لأنشطتها الاقتصادية هو رهان بيئي كذلك يعيق عملياتها الإنتاجية.

تستطيع المؤسسات الاقتصادية كسب هذين الرهانين من خلال ترشيد استهلاك المياه خلال العملية الإنتاجية، واعتماد إعادة تدوير المياه المستعملة، حتى تكون هناك كفاية من هذا المورد الطبيعي الهام لسيروية النشاط الاقتصادي.

2.2.3 التحدي المرتبط بالطاقة: حتى تكسب المؤسسة الاقتصادية رهان الطاقة عليها إحلال الطاقة الأحفورية بالطاقة المتجددة أثناء القيام بمختلف العمليات الإنتاجية، وذلك كون أن الطاقة الأحفورية تتميز بالندرة ومتهمة بعوائها للبيئة في حين تتميز الطاقة المتجددة بأنها أبدية وصديقة للبيئة.

3.2.3 التحدي المرتبط بالنفايات: النفايات هي المخلفات والبقايا الناتجة عن ممارسة المؤسسة الاقتصادية لأنشطتها ولتكسب المؤسسة الرهان المرتبط بهذه المخلفات عليها اعتماد سياسة إعادة التدوير أي معالجة النفايات وجعلها مواد مفيدة صالحة للاستعمال مرة أخرى.

4.2.3 التحدي المرتبط بتغيرات المناخ: معظم الأنشطة التي تمارسها المؤسسة الاقتصادية ينتج عنها انبعاث للغازات تتسبب هذه الأخيرة في التغيرات المناخية وظهور المشكلات البيئية من ثقب الأوزون، والاحتباس الحراري وغيرها.

المؤسسة الاقتصادية عليها أن تكسب رهان انبعاث الغازات بمعنى ألا يؤدي نشاطها الاقتصادي إلى بعث الكثير من الغازات (ثاني أكسيد الكربون، أكسيد النيتروجين.... وغيرها).

5.2.3 التلوث البيئي كأحد التحديات البيئية للمؤسسة الاقتصادية: عدم كسب الرهانات البيئية يضع المؤسسة محل اتهام بتلويثها للبيئة (تلوث المياه، انتشار النفايات، انبعاث الغازات...).

4. و اقع اهتمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق نظام الإيزو:

أمام المخاطر المتنامية والمهددة للبيئة، تزايد اهتمام الحكومات والمنظمات الحقوقية والعالمية وغيرها والمنددة بضرورة الاهتمام بالبيئة وحمايتها، حيث قامت المنظمة العالمية للتقييس (ISO) بتقديم نظاما لإدارة وتسيير الشؤون البيئية، وهو نموذجا عالميا يصلح لجميع المؤسسات حيث يمكنها من تحسين سلوكها البيئي باستمرار.

1.4. ماهية مواصفة الإيزو 14000 :

هي مواصفة دولية لمنظمة التقييس الدولية وفي ضوءها حددت المتطلبات الأساسية لإقامة نظام إدارة بيئية، لتمكن المنظمة من صياغة سياسة وأهداف تسعى لحماية البيئة. وغاية هذه المواصفة هي تزويد المنظمات بعناصر نظام إدارة بيئية فاعلة، كما تسعى إلى مساعدة المنظمات في تحقيق التوازن بين أهدافها البيئية والاقتصادية.

ظهر أول إصدار للمواصفات الدولية لنظم الإدارة البيئية الإيزو 14000 سنة 1996، ثم عدل إلى الإيزو 14001 الصادر سنة 2004. إذ تعد المواصفة 14001 الأكثر أهمية وشمولا، حيث تقدم فرصة ايجابية ومهمة للمؤسسات من أجل إيجاد التوازن بن وظائفها عند التزامها الواعي والدقيق بالبعد البيئي (نور الدين جوادي، هالة جديدي، عقبة عبد اللاوي، 2012، ص 453).

2.4. آلية الحصول على شهادة الإيزو 14000:

1.2.4. السياسة البيئية: تعمل على الوقاية من التلوث والتقيّد بالقوانين والتشريعات البيئية والسعي للوصول إلى تحقيق الأهداف البيئية (أحمد بن عيشاوي، 2012، ص 180).

2.2.4. التخطيط البيئي: يتمثل في تحديد الأهداف والعمليات التي تمكن المؤسسة من تنفيذ السياسات البيئية (نور الدين جوادي، هالة جديدي، عقبة عبد اللاوي، 2012، ص 453)، ووضع

برنامج للتكفل بإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل البيئية والوقاية منها (العزاوي محمد عبد الوهاب، 2002، ص199).

3.2.4. التنفيذ: ويتمثل في تنفيذ العمليات والسياسات البيئية كما هو مخطط لها (نور الدين جوادي، هالة جديدي، عقبة عبد اللاوي، 2012، ص453).

4.2.4. الرقابة البيئية: تتمثل في متابعة الأنشطة البيئية وقياسها والعمل على تقييم مدى نجاح الإجراءات والتدابير البيئية من قبل المؤسسة (نور الدين جوادي، هالة جديدي، عقبة عبد اللاوي، 2012، ص453).

5.2.4. مراجعات الإدارة البيئية: وتتمثل في العمل على مراجعة دورية للنظام من قبل الإدارة وضرورة توثيق العمليات .

3.4. فوائد تطبيق نظام الإيزو 14000 لإدارة البيئة:

بعد إرساء هذا النظام في إمكان المؤسسة أن تتقدم بطلب لدى مكتب مسجل معتمد لدى منظمة الإيزو لمنحها شهادة المطابقة لنظام الإدارة البيئية الإيزو 14001 التي تستطيع أن تحقق من خلالها الفوائد والمزايا التالية (جودة محفوظ أحمد، 2004، ص316، 317):

1.3.4. تحسين الأداء البيئي: من خلال التحكم في معدلات التلوث وترشيد استخدام الطاقة الكهربائية والمياه وتدوير واستخدام المواد وكل هذا يخفف من التكاليف.

2.3.4. تحقيق الميزة التنافسية: حيث أن الأداء البيئي من خلال إنتاج منتجات نظيفة وغير ملوثة للبيئة يساهم بقدر كبير في كسب رضا وثقة ولاء العملاء والمساهمين وغيرهم، مما يساهم أيضا في تحقيق الميزة التنافسية.

3.3.4. رفع كفاءة وجودة الإنتاج: من خلال الالتزام بالمعايير البيئية يمكن شراء أفضل المواد الخام الذي يؤدي إلى إنتاج منتجات تتسم بالجودة وغير ملوثة للبيئة

4.3.4. المساهمة في تحسين الصورة الذهنية للمؤسسة كونها ملتزمة أخلاقيا بما يضر البيئة والمجتمع.

4.4. واقع اهتمام المؤسسات الجزائرية بتطبيق نظام الإيزو 14001 (عبد الرحمان العايب، الشريف بقة، 2012، ص 90، 91)

تعتبر الجزائر من أقل الدول في العالم التي تهتم مؤسساتها بتوظيف الإدارة البيئية من أجل الحصول على شهادة الإيزو 14001 والجدول التالي يوضح عدد المؤسسات المتحصلة على شهادة الإيزو 14001 لإصدار سنة 2004 في منطقة المغرب العربي.

جدول 1: عدد المؤسسات المتحصلة على شهادة الإيزو 14001 لإصدار سنة 2004 في منطقة المغرب العربي

السنة الدولة	ديسمبر 2005	ديسمبر 2006	ديسمبر 2007	ديسمبر 2008
الجزائر	6	6	7	24
مصر	354	379	306	410
تونس	26	37	30	/
المغرب	30	50	67	102

Source: Daniel Labornne et EmnaGanaOuslati, analyse comparative du cadre institutionnel de la RSE au Maroc et Tunisie, Revue management et Avenir, Paris, numéro 43, 2011, P.111

يعكس الجدول الضعف الشديد في إقبال أنظمة الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الجزائرية، حيث أن عدد المؤسسات الحائزة على شهادة الإيزو يبقى ضئيلاً مقارنة مع غيرها من الدول حيث بلغ 24 مؤسسة سنة 2008 بعد ما كان 6 سنة 2005.

5.4. تجربة بعض المؤسسات الجزائرية التي تبنت نظام الإدارة البيئية من أجل الحصول على إشهاد الإيزو 14001:

1.5.4 المؤسسة الوطنية لعطور الورود :

مؤسسة صناعية واقعة بولاية الوادي متخصصة في روائح العطور، وهي شركة محافظة على البيئة وتعمل جاهدة على تحقيق ذلك وذلك باتخاذها جملة من الإجراءات منها: (نور الدين جوادي، هالة جديدي، عقبة عبد اللاوي، 2012، ص 455، 456)

- التخلي عن المواد الملوثة في تكوين أسس العطور.

- التخلي نهائيا عن استعمال غاز CFC في البخاخات منذ 1998 وذلك باعتبار أن الكلورو فلور وكربون يؤثر بشكل سلبي على طبقة الأوزون، لهذا عملت الشركة على استبداله بغاز البوتان عديم الرائحة وليس له تأثير سلبي على البيئة وطبقة الأوزون.
 - إعادة تأهيل المواد البلاستيكية المستعملة في الإنتاج وإعادة استعمالها مجددا.
 - استعمال غراء خال من المذيب في الاستهلاك حيث تمتلك شركة الورود الآلة السويسرية الوحيدة من نوعها التي تستعمل غراء خالي من المذيب من أجل المحافظة على البيئة.
 - استعمال أشرطة التعبئة المنحلة في الطبيعة والصديقة للبيئة، حتى يسهل التخلص منها ولا تلوث المحيط البيئي.
 - إعادة تأهيل جميع المواد الكيميائية المستعملة عبر خطوط الإنتاج.
 - استعمال هياكل الألمنيوم القابل لإعادة التأهيل.
 - النتائج التي جنتها المؤسسة من تحسين سلوكها البيئي:
 - تحسن الأداء البيئي من خلال تقليص معدل الانبعاثات للهواء، والتخلي عن النفايات المضرة بالبيئة.
 - حل مشاكل الإدارة في كيفية التصرف في فضلات ومخلفات المصنع وذلك عبر إعادة تأهيلها.
 - حل المشاكل المتعلقة بالعبوات وعمليات التعبئة، وذلك من خلال استهلاك المؤسسة للعبوات صديقة للبيئة وغير ملوثة لها والمنحلة في الطبيعة.
 - تحسين الأوضاع البيئية للعاملين للعمل في بيئة نظيفة وآمنة وخالية من الملوثات.
 - -زيادة الوعي البيئي لدى العاملين بالمؤسسة.
 - تحسين صورة المؤسسة مما يزيد من سمعتها الحسنة.
 - زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة.
 - تحقيق الإنتاج النظيف حتى يتوافق مع المعايير البيئية المحلية والعالمية.
 - تعزيز التوافق مع التشريعات والالتزام بالقوانين التي تفرضها السلطات العمومية، مما جنب المؤسسة دفع غرامات وتعويضات التي تفرض على المخالفات.
 - المساهمة في معالجة مشكلة الاحتباس الحراري وثقب طبقة الأوزون.
- 2.5.4 مصنع الاسمنت بدائرة عين الكبيرة :

يعتبر هذا المصنع من الشركات التابعة للمجمع الصناعي لاسمنت الجزائر، يقع بدائرة عين الكبيرة ولاية سطيف. لتبني نظام الإدارة البيئية قام مصنع الاسمنت بالإجراءات التالية (مشان عبد الكريم، 2013، ص 110، 111):

- توقيع اتفاقية مع وزارة البيئة وتهيئة الإقليم حول الأداء البيئي وذلك من اجل تخفيض التلوث وحماية البيئة.
- في سنة 2005 تم استبدال مرشحتين (مصفاتين) كهربائية بمصافي ذات الأذرع والتي لا يتعدى انبعاث الغبار فيها 10 mg/nm
- تركيب مصفاة ذات اذرع لتصفية غازات الفرن باسترجاع الغبار المتطاير وإعادة تدويره والاستفادة منه، وهذا في سنة 2006.
- إنشاء رواق أو ردهة لتخزين الإضافات تنتقل عبر سلسلة أوتوماتيكية.
- تدريب العمال وتكوينهم في مجال الإيزو 14001 من خلال تنظيم ملتقيات.
- جرد القوانين والمراسيم الداخلة في عمل المصنع فمثلا لا يمكن تجاوز نسبة انبعاث الغاز ب 350 mg/nm ، وهذا حسب المرسوم التنفيذي رقم 138/06 المؤرخ في 2006/04/15.
- تسيير النفايات الناتجة والمتمثلة في (النفايات الصناعية، الأغلفة، الزيوت)، ويقوم المصنع بعملية فرز ومعالجة النفايات إما بإعادة تدويرها أو حرقها.
- النتائج التي جنتها المؤسسة من تحسين سلوكها البيئي:
- ترشيد استهلاك المياه حيث بحسب مؤشر استهلاك الماء لإنتاج طن من الاسمنت حدد المقدرب $120,0 \text{ م}^3$ وقد بلغ المحقق سنة 2008 $088,0 \text{ م}^3$ وفي سنة 2009 بلغ $099,0 \text{ م}^3$ إلى غاية $092,0 \text{ م}^3$ سنة 2012.
- ترشيد استهلاك الغاز الطبيعي حيث بحسب مؤشر استهلاك الغاز لإنتاج طن من الكلنكر حدد المقدرب $111,0 \text{ Nm}^3/\text{t}$ وقد بلغ المحقق سنة 2008 $121,0 \text{ Nm}^3/\text{t}$ ثم ينخفض في سنة 2010 إلى $103,0 \text{ Nm}^3/\text{t}$ ثم $108,0 \text{ Nm}^3/\text{t}$ سنة 2012، هذا الانخفاض دليل على التحكم فيه ولكن ليس بشكل كبير.
- ترشيد استهلاك الكهرباء حيث بحسب مؤشر استهلاك الكهرباء لإنتاج طن من الاسمنت حدد المقدرب 145 kw/t في حين بلغ المحقق سنة 2008 1712 kw/t ثم ينخفض في سنة

2010 إلى 155 kw/t ليصل سنة 2012 إلى غاية 133 kw/t ، هذا الانخفاض دليل على التحكم في استهلاك الكهرباء بعد تطبيق نظام الإدارة البيئية. ومن أهم النتائج التي وصلت إليها الشركة من جراء تطبيقها لنظام الإدارة البيئية هو تحصيلها على شهادة الإيزو 14001 في جوان 2008 وهذا دليل على نجاعة الإدارة البيئية في المؤسسة هذا ما يساعد على الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية للأجيال اللاحقة.

3.5.4 المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار ENSP :

هي مؤسسة اقتصادية واقعة بحاسي مسعود تعتبر شركة فرعية من الشركة الأم سونطراك ناشطة في القطاع البترولي، لها عدة فروع في كل من حاسي رمل، حاسي مسعود، عين أمناس، عين صالح، رغبة (الجزائر العاصمة)، تتخصص في عمليات التنقيب وإنتاج المحروقات. قامت المؤسسة بتبني نظام الإدارة البيئية سنة 2008 والذي يعتبر المسؤول عن الحد من التلوث وتحسين البيئة الداخلية والخارجية ومعالجة الأضرار البيئية الناتجة عن نشاطات المؤسسة، وفي سعيها للحصول على شهادة الإيزو قامت بالإجراءات التالية (عبد الحق بوعافية، نور الهدى بورزق، 2013، ص30):

- خدمة معالجة السطوح: وهي عملية تنظيف وصقل السطوح المتآكلة لمكافحة الصدأ والقضاء على مختلف الملوثات كالملح، النفط، الشحوم وغيرها تفاديا لتراكمها الذي يولد ملوثات تنبعث في الهواء فتلوث البيئة الخارجية.
 - عملية الطلاء: تتم هذه العملية بهدف الحماية والمحافظة على الإصلاحات التي تم إجرائها سابقا، وكذا التقليل من تراكم الترسبات من الملح، النفط، الغبار، الزيوت والتي تعلق بالسطوح وتكون قابلة للاشتعال.
 - عملية التنظيف: تهدف هذه العملية إلى حماية المعدات والتجهيزات.
 - العمل على احترام التشريعات والنظم المتعلقة بنشاط المؤسسة والصرامة في تنفيذ البرامج البيئية.
 - العمل على التحكم في تسيير النفايات الناتجة عن نشاطات المؤسسة.
 - نشر الوعي البيئي لدى العمال عن طريق القيام بنشاطات توعية داخل المؤسسة.
- النتائج التي جنتها المؤسسة من تحسين سلوكها البيئي:

من خلال الإجراءات المتخذة من طرف المؤسسة في تطبيق نظام الإدارة البيئية استطاعت المؤسسة التوصل إلى:

- تحسين أدائها البيئي مما ساعدها على تجنب دفع الضرائب والرسوم المتعلقة بالمخالفات.
 - التحكم في النفايات بمختلف أنواعها ومحاولة معالجتها.
 - زيادة الوعي البيئي لدى العاملين بالمؤسسة.
 - المساهمة في معالجة ثقب الأوزون.
- على الرغم من أن المؤسسة عند سعيها لتحقيق أداء بيئي جيد أثر ذلك سلبا على أدائها المالي لارتفاع التكاليف البيئية التي تتحملها المؤسسة.

4.5.4 الديوان الوطني للتطهير :

مؤسسة وطنية عمومية ذات طابع صناعي وتجاري موجودة بمدينة الجزائر العاصمة تهتم بصرف المياه، حاصلة على شهادة الإيزو وذلك بعد تطبيق نظام الإدارة البيئية من خلال الإجراءات التالية (شتوح وليد، 2014، ص18):

- ترشيد استهلاك الطاقة حيث انخفض استهلاكها ب 4448645 كيلواط سنة 2013 وهذا ما يمثل مكسب اقتصادي.
 - معالجة النفايات حيث تم معالجة كل من الورق والبلاستيك وخرطوش الحبر وإعادة استعمالها في الأنشطة اليومية للديوان مما يقلل من تكلفة شراء هذه المواد.
 - ترشيد استهلاك المياه حيث استطاع الديوان معالجة 15671594 متر مكعب من المياه المستعملة وإعادة استخدامها.
- النتائج التي جنتها المؤسسة من تحسين سلوكها البيئي:
- لقد كان الديوان قبل حصوله على شهادة الإيزو 14001 يرمي النفايات في الطبيعة مما يؤثر سلبا عليها ودون إعادة معالجتها لكنه بعد التزامه بالحفاظ على البيئة أصبح يعالج هذه النفايات ويعيد استخدامها وكذا حماية البيئة من النفايات المضرة لها.
 - ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية واستهلاك المياه ومعالجة هذه الأخيرة وإعادة استخدامها أدى إلى تحقيق مكسب اقتصادي من جهة ومن جهة أخرى الحفاظ على موارد مائية للأجيال القادمة.

5. خاتمة:

إن انتهاج المؤسسات لسلوك بيئي مسؤول من أجل مجابهة التحديات البيئية يمكنها من تحقيق مزايا كبيرة أهمها:

- إن اهتمام المؤسسة الاقتصادية بالجانب البيئي يؤدي إلى الحد من التلوث البيئي والمساهمة في إعادة استخدام المخلفات الإنتاجية، وتخفيض انبعاثات الغازات التي يخلقها نشاطها والمؤثرة على صحة السكان القريبة من موقعها، والمساهمة في تحسين سمعة وصورة المؤسسة في المجتمع.
- التزام المؤسسة بالمسؤولية البيئية يساهم في زيادة الوعي لدى العاملين وتعريفهم بالمتطلبات القانونية والتزامهم بتشريعاتها، وبالتالي نشر المسؤولية البيئية في كامل المؤسسة، ما سيعطي للمؤسسة سمعة جيدة وبالتالي القدرة على التنافس.
- إن التزام المؤسسة اتجاه البيئة يؤدي إلى التخفيض في قيمة الضرائب الناجمة عن التأثيرات البيئية، وهذا سيساهم في انخفاض إجمالي التكاليف الإلزامية ما سيؤثر إيجاباً على ربحية المؤسسة.
- إن تحقيق الإنتاج النظيف وحماية المحيط البيئي يساهم في تحقيق مقتضيات ومتطلبات التنمية المستدامة.
- وعليه ونظراً لأهمية السلوك البيئي للمؤسسات والدور الهام الذي يلعبه في تحسين أو تشويه سمعة المؤسسة وكذا تأثيره على المحيط البيئي يمكننا اقتراح جملة من التوصيات كالتالي:
- ضرورة دمج البعد البيئي في المؤسسات وتحفيزها على تبني نظام الإدارة البيئية التي تتوافق مع معايير الايزو 14000.
- الاهتمام بزيادة الوعي البيئي للعمال والمؤسسات عن طريق تكثيف حملات التحسيس.
- ضرورة تطبيق نظام محاسبة التكاليف البيئية حتى تتمكن المؤسسة التحكم فيها بشكل أفضل.
- زيادة الاهتمام السلطات بحماية البيئة من خلال تشجيع الاستثمار في المجال البيئي.

6. قائمة الهوامش:

- أحمد بن عيشاوي، المؤسسة الاقتصادية والبعد الاستراتيجي للإدارة البيئية، مداخلة بملتقى حول: سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، 2012، جامعة ورقلة.
- السعيد زنات، دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، 2016.
- العزاوي محمد عبد الوهاب، إدارة الجودة والبيئة الايزو 14000، دار وائل، عمان، 2002.
- جودة محفوظ أحمد، إدارة الجودة الشاملة، دار وائل، عمان، 2004.
- جورج دانييل غالي، تطوير مهنة المراجعة، الدار الجامعية الاسكندرية، 2001.
- حمزة شنوف، أثر تطبيق نظام الإدارة البيئية على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية-حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار ENTP، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2013.
- شتوح وليد، مكانة نظام الإدارة البيئية الايزو 14000 في تسيير المؤسسات الجزائرية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2، 2014.
- عائشة سلمى كيجلي، دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر: دراسة ميدانية لقطاع النفط بمنطقة حاسي مسعود، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2008.
- عبد الرحمان العايب، الشريف بقة، قراءة في دور الدولة الداعم لتحسين الأداء البيئي المستدام للمؤسسات الاقتصادية - حالة الجزائر، مداخلة بملتقى حول: سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، 2012، جامعة ورقلة.
- قاسم خالد مصطفى، إدارة البيئة والتنمية المستدامة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007.
- محمد عادل عياض، دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة، مجلة الباحث، المجلد 7، العدد 7، 2009.
- مشان عبد الكريم، دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مصنع الاسمنت بعين الكبيرة، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2013.
- نجم عبود نجم، البعد الأخضر للأعمال، دار الرواق، عمان، الطبعة الأولى، 2008.
- نور الدين جوادي، هالة جديدي، عقبة عبد اللاوي، السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر دراسة ميدانية حول: إنتاج العطور في إطار مشروعها للحصول على شهادة الإيزو 14001 "تجربة شركة الورود"، مداخلة بملتقى حول: سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، 2012، جامعة ورقلة.

•Daniel Labornne et EmnaGanaOuslati, **Analyse comparative du cadre institutionnel de la RSE au Maroc et Tunisie**, Revue management et Avenir, Paris, numéro 43,2011.